الشيخ محمد العبدالله متحدثا

الوزير فريدة المعوشرجي

عبدالعزيز الزين

مؤتمر الشباب يوصي بدعم الكوادر البيئية المتخصصة والاستفادة من البرامج الأممية

العبدالله: اتجاه الشباب للعمل في القطاع العام فاق استيعاب الجهاز الحكومي بثلاثة أضعاف ما يحتاجه

■ الحكومة تسعى بشكل حثيث لتزيد من فرص العمل لكل الشباب وهذا واجب عليها

■ الاندفاع المتزايد للتوظيف الحكومي بات يتطلب منا كمجتمع ايجاد حل سريع

جانب من فعاليات المؤتمر

■ عدد الموظفين بلغ بالقطاع العام نحو 200 ألف موظف فيما الحاجة الفعلية هي 60 ألفاً

■ أطلقنا ما يسمى «بالمتسوق السري» بهدف تقييم أداء الموظف الحكومي منذ نحو اسبوعين

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح مساء امس الاول ان تركيز الشباب على فرص العمل بمؤسسات القطاع العام فاق استيعاب الجهاز الحكومي مشددا على وجوب تقديم حلول لتلك التوجهات.

واكد الوزير العبدالله في ندوة «اولوية التنمية البشرية» المقامة على هامش المؤتمر الوطني للشباب ان الحكومة تسعى بشكل حثيث لتزيد من فرص العمل لكل الشباب وهذا واجب على الحكومة ولكن الاندفاع المتزايد للتوظيف الحكومي «بات يتطلب منا كمجتمع ايجاد حل سريع».

واشار الى ان الاجهزة الحكومية باتت تحتوي على ثلاثة اضعاف ما تحتاجه من الموظفين حيث بلغ عدد الموظفين بالقطاع العام نحو 200 الف موظف فيما الحاجة الفعلية هي 60 الف موظف.

وحول تحسين الخدمات في القطاع الحكومي الذي يعاني من سوء تنظيمي واداري لاسيما ما يتصل بالتعامل مع الجمهور كشف العبدالله عن اطلاق ما يسمى «بالمتسوق السري» بهدف تقييم اداء الموظف الحكومي مؤكدا ان العمل بهذا النظام بدأ بشكل سري منذ نحو اسبوعين.

من جهته قال رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين ان السنوات الـ12 الماضية شهدت توظيف ما يقارب 135 الف موظف موضحا ان هذا العدد الضخم لم يمنع من ان ينال الموظف الحكومي نصيبه من التدريب والتأهيل بما يمكنه من تطوير الاداء.

واستدرك بالقول «لكن هذا العدد الكبير يجعل فرص التدريب ليست بالوفرة المطلوبة» مشيرا الى نقلة نوعية سيشهدها القطاع الحكومي مع اطلاق مشروع البديل الاستراتيجي والذي سيعود بالفائدة على جميع موظفي الدولة.

واضاف الزين ان هناك من يظن ان عدد الموظفين من غير الكويتيين «كبير ولكن في الواقع الرقم صغير وتنحصر وظائفهم كمستشارين او اطباء او بتلك المهن التي لا تجد اقبالا من الكويتيين».

ويتضمن المؤتمر الوطني للشباب الذي يرعاه صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ويختتم اعماله غدا العديد من الندوات والفعاليات المتصلة بهموم ومبادرات الشباب في مختلف المجالات.

هذا وتناول المشاركون في «المؤتمر الوطني للشباب» امس الأول جملة من القضايا البيئية باعتبارها اولوية موصين بدعم الكوادر الوطنية الشابة المتخصصة في مجال البيئة والاستفادة من البرامج الاممية وتطوير قدرات الشباب في استحداث وادارة مشاريع بيئية نافعة على المستوى الصغير والمتوسط.

واستعرضت جلسة «اولوية البيئة» مجموعة من التوصيات المتعلقة بالمشاريع البيئية الكويتية ضمن فعاليات «المؤتمر الوطني للشباب».

وشددت عضو الجمعية الكويتية لحماية البيئة نوف الحشاش على اهمية التركيز على مفهوم «المواطنة البيئية» من خلال انشاء منظومة تكاملية بين الجهات الحكومية المحلية وجمعيات النفع العام وافراد المجتمع والجهات المعنية بتعزيز المواطنة البيئية.

واكدت حق المواطن في الحصول على المعلومات البيئية وفقا للمواثيق الدولية وارشادات برامج الامم المتحدة البيئية واستثمار نشاطات جمعيات النفع العام والجمعيات التطوعية الشبابية بانجاز مشاريع تستفيد منها الدولة والمجتمع.

واوصى المشاركون في الجلسة بدعم الكوادر الوطنية الشابة المتخصصة في مجال البيئة من خلال الاستفادة من البرامج المقدمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي لتطوير قدرات الشباب في استحداث وادارة مشاريع بيئية نافعة على المستوى الصغير والمتوسط.

وتضمنت التوصيات استحداث لائحة للقوانين والشروط لاستكمال الدراسات العليا في مجالات البيئة المختلفة للجهات المعنية بهذا المجال من قبل ديوان الخدمة المدنية بالاضافة الى اشراك الشباب المتخصص في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالقضايا والمشاريع البيئية.

كما شملت تقديم منح لدورات تدريبية وورش عمل لطلبة الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد التخصصية في مجال البيئة من قبل الهيئات الحكومية والاستفادة من اتفاقيات التعاون بين دولة الكويت ودول العالم وتفعيل دور الاتفاقيات الدولية.

واشارت التوصيات الى تطبيق القوانين البيئية الموجودة من خلال تحديد المهام المنوطة بكل هيئة حكومية ذات علاقة بتطبيق القوانين واستحداث القوانين البيئية بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية لضمان التنمية المستدامة وبحث اسباب عدم تطبيق القوانين الحالية مع الجهات الحكومية المعنية في مجال البيئة.

كما اكد نقاشات الجلسة اهمية ايجاد طرق مبتكرة لادارة المخلفات المنزلية من خلال انشاء مشروع لادارة المخلفات على مستوى المناطق السكنية ودعم وتحفيز شركات القطاع الخاص المتخصصة باعادة تدوير النفايات وتسهيل عملية الحصول على التراخيص والاراضي.

واوصت بانشاء صندوق او بنك متخصص لرعاية وتمويل الشباب في المبادرات البيئية والاقتصاد الاخضر واستحداث منظومة متكاملة للطاقة البيئية تساهم في تقديم حلول بيئية اخرى.

ومن بين المشروعات التي تناولتها الجلسة الطاقة الشمسية باعتبارها واحدة من عدة خيارات يجب ان تدمج مع بعضها للتوفير احتياجات الدولة وكذلك انتاج الطاقة من النفايات الذي يحل جزءا كبيرا من مشكلة النفايات فضلا عن تبني مشروع متكامل لتشجيع النقل الجماعي والذي بدوره يستخدم الطاقة الخضراء.

وتناولت ايضا مشروع انتاج سماد عضوي من المخلفات الزراعية العضوية والمطاعم والمنازل وانشاء قسم او ادارة خاصة في الهيئة العامة للبيئة معنية بشؤون الشباب المتطوع والفرق التطوعية في مجال البيئة فضلا عن انتاج برنامج تلفزيوني متخصص لمناقشة القضايا البيئية واصدار رزنامة للاحداث البيئية ونشر ابحاث الشباب الكويتي في مجال البيئة والتركيز على التوعية المبتكرة واشراك المجتمع بالمشكلات البيئية وكيفية التعامل معها.

من جانبه قال رئيس الهيئة العامة للبيئة الدكتور صلاح المضحي ان البيئة هي الحياة وان كل تفاعل يتم ذاتيا او بين الاخرين يعتبر تعريف مبسط للبيئة موضحا ان الدول المتقدمة تقاس بمدى تفاعل المجتمع المدني مع الجهات الرسمية في هذا المجال.

وتطرق الى مشاريع بيئية قيد التنفيذ ومنها تنويع مصادر الطاقة باستخدام الطاقة «الشمسية والخشبية» والمقرر تنفيذها بالكويت خلال عام 2015 بنسبة واحد في المئة على ان يكون انتاجها بالعام 2030 بنسبة 30 في المئة.

■ الزبن: السنوات الـ12 الماضية شهدت توظيف ما يقارب 135 ألف شخص

■ العدد الضخم للعاملين في القطاع الحكومي لم يمنع من تدريب الموظفين وتأهيلهم

واضاف ان هناك مشروع قيد التنفيذ لانشاء ثلاثة مصانع لاعادة تدوير النفايات المنزلية ومشروع اخر لصناعة اكياس جديدة للجمعيات التعاونية ذات مواصفات متطورة قابلة للتحلل وانشاء مصانع محلية تنتجها معربا عن الامل بان يكون هناك قانون ملزم مع حلول العام 2015 لتكون الكويت خالية من البلاستيك المضر.

واكد ان الهيئة العامة للبيئة تعمل حالية على تنفيذ سبع اتفاقيات بيئية دولية باعتبار ان الكويت ملزمة بها خلال الاعوام القليلة المقبلة.

إلى ذلك وفي الجانب الثقافي أكد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب علي اليوحة والشباب المكلفون بتوصيات أولية الثقافة والفنون والآداب في المؤتمر الوطني للشباب اهمية الثقافة والفنون في تنمية اي دولة ان اجتمعت مع جميع أساسيات الحياة الحضارية.

■ هناك من يظن أن عدد الموظفين غير الكويتيين كبير ولكن في الواقع الرقم صغير

■ المضحي: تنفيذ مشاريع مصادر الطاقة باستخدام «الشمسية والخشبية» بالكويت عام 2015

تفاعل جماهيري مع المحاضرات

واستهل المتحدث الرسمي لمجموعة أولية الثقافة والفنون والآداب مشعل المرجان جلسة الليلة الماضية من المؤتمر الوطني للشباب الذي يقام برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في الفترة من 10 الى 13 من الشهر الجاري بتحديد الية وضع التوصيات مشيرا الى عدة دراسات قامت بها المجموعة المكونة من خمسة أشخاص ومنها كتب عن التاريخ الثقافي في الكويت وعدة دراسات ميدانية لشريحة الشباب واستعراض تجربة ثقافية وهي تجربة دولة سنغافورة.

وأوضح المرجان ان التوصيات الخمس التي جاءت نتيجة لتلك الدراسات والتجارب هي «انشاء شركة مساهمة عامة يشارك فيها القطاع الخاص والحكومي والمجتمع لإنتاج الأعمال الفنية ذات البعد الثقافي والانساني والتوصية الثانية هي انشاء جامعة مخصصة للفنون والآداب بمشاركة بين القطاعين الخاص والحكومي لترتبط مع الجامعات العالمية في نفس المجال والثالثة تنص على إدخال المواد الفنية وتطوير الأنشطة الثقافية في المناهج الدراسية والرابعة اعادة النظر في آلية الرقابة المبعثرة وغير الواضحة والأخيرة بناء وصيانة البنية التحتية».

وذكر ان للكويت نقاط قوى عديدة في المجال الفني والثقافي ومنها التاريخ العريق للثقافة في دولة الكويت ووجود جيل يستطيع الابداع والابتكار مشيرا الى ان هناك عدة مواد في الدستور الكويتي تحث على رعاية الثقافة والفنون ودعم البحث العلمي وأخرى تكفل حرية التعبير اضافة الى توافر الأموال لدعم هذه الانشطة الثقافية وتوسعة نطاق نشرها واقامتها.

وتطرق الى «التهديدات» التي تمر بها الحركة الثقافية في الكويت ومنها انتشار التجاوب السلبي الاجتماعي والسياسي بين أوساط المجتمع بالنسبة الى المجال الثقافي بشكل عام وارتفاع شدة الرقابة على الأعمال الفنية وتهالك مرافق الثقافة وضعف الوعي عند المجتمع بأهمية الثقافة وخلو المناهج الدراسية من وسائل ومواد لدعم الفكر الثقافي ونشره واحترامه.

ومن جانبه أشاد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بمبادرة سمو أمير البلاد بإقامة هذا المؤتمر «الذي يعطي للشباب حقه في المشاركة في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة له في شتى المجالات لاسيما الثقافية منها» معتبرا هذا التبادل في الآراء والنقاش في المجالات المختلفة نجاحا للثقافة احترام الآراء والشورى لاسيما ان من أولويات هذا المؤتمر الثقافة والفنون والآداب وهي خطوة كبيرة لعودة الثقافة الى رونقها في الكويت مجددا.

وأكد اليوحة تعليقا على التوصيات أهمية إدراج المواد الفنية ودعم الأنشطة الثقافية من المسارح التربوية وغيرها في التعليم «لأن بناء الإنسان هو العمود الفقري لأي مجتمع ولبناء الانسان يجب توافر وتوافق ثلاثة روافد هي الاعلام والتعليم والثقافة» موضحا انه بدون الاعلام والتعليم سيكون نتاج الثقافة ضعيفا «وهذا ما تعكسه التوصيات الناتجة من ملاحظاتكم انتم الشباب على الرغم من عدم تخصص المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في مجالي التعليم في المدارس والاعلام».

وعن انخراط القطاع الخاص في مجال الثقافة ذكر ان استثمار هذا القطاع يعتمد على النتاج الفكري والابداعي للمجتمع الذي يتطلع الى جذب المستثمرين مشيرا الى دراسة توضح ضعف النتاج الفكري والثقافي في الوطن العربي خلال عام كامل مقارنة بإحدى الدول الأجنبية اضافة الى عدة عوامل اخرى منها أن تشدد الرقابة والتأثير السلبي لحرية التعبير يؤثران على استثمار القطاع الخاص في المجال الثقافي بشكل أوسع.

وشدد اليوحة على اهمية الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في دعم الثقافة والفنون ذاكرا عدة تجارب ناجحة في مجال الثقافة مثل المسرح والانتاج الدرامي والموسيقى والمعارض الفنية المختلفة.

واضاف ان تردي وتهالك المنشآت الثقافية الحالية يشكلان عقبة كبيرة في دعم المبدعين والنشاطات الثقافية المختلفة مؤكدا اهمية الاسراع في تنفيذ المشاريع المزمع اقامتها لدعم البنية التحتية للثقافة في الكويت «لذلك تم تحويل مشروعين لمركزين ثقافيين للجنة العليا في الديوان الأميري لإنشائهما بأسرع وقت ممكن وهما المركز الثقافي الاجتماعي «دار الأوبرا» ومركز عبدالله السالم الثقافي».

واشار الى عدة مشاريع في محافظات الكويت المختلفة ومنها الأحمدي والفروانية التي تم استلام أراضيها من قبل المجلس على ان يتم الانشاء فيها قريبا.

وقال ان «هناك نقطة مهمة يجب ان نسلط عليها الضوء وهي التنقيب عن الآثار والحملات الكبيرة التي تقام في الكويت والتي ادت الى اكتشافات عظيمة في الحضارة الانسانية وتاريخها في هذه البقعة من الأرض ومنها حضارة العبيد وغيرها التي للاسف يجهلها الكثير من الكويتيين» معترفا بعدة عوامل أدت الى ذلك منها ضعف التركيز الاعلامي على هذا المجال من قبل المجلس الوطني وعدم تطرق مناهج التعليم لتلك الحقب المهمة في التاريخ البشري للمنطقة.

وتطرق الى الفعاليات التي قام بها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب خلال العام الماضي والتي فاق عددها الـ340 فعالية من معارض فنية وتشكيلية ومهرجانات وندوات وعروض مسرحية وشتى أنواع الفنون مشيرا الى ان الحضور الغفير لتلك الفعاليات يبشر بانتعاش الحركة الثقافية في الكويت ليستمر مبدعوها في العطاء والمساهمة الفعلية في تنمية وطنهم الكويت.